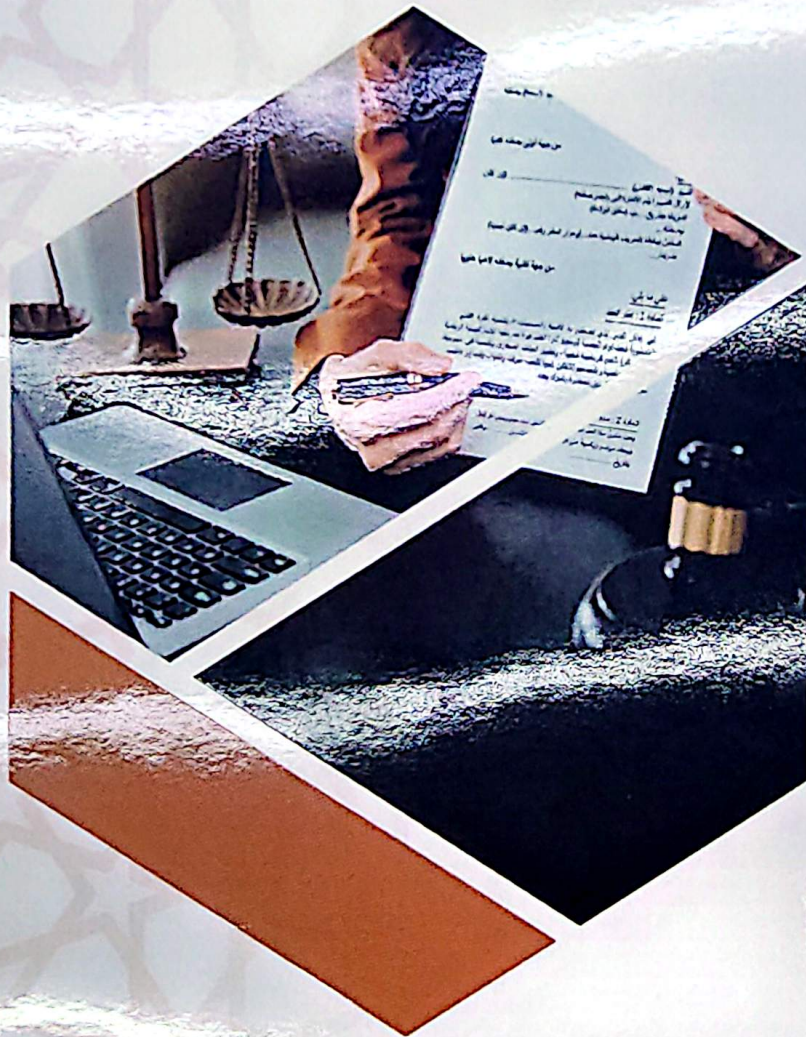


الأستاذ بَعْجِي أَحْمَد



قانون العقود على ضوء تشريعات الصيرفة الإسلامية



عنوان الكتاب: قانون العقود
على ضوء تشريعات الصيرفة الإسلامية
اسم المؤلف: الأستاذ بعجي أحمد
الحجم: 15,5 × 23,5
عدد الصفحات: 378
ISBN: 978 - 9969 - 672 - 88 - 6
منشورات دارلايمة، 2026
الإيداع القانوني: 2026

جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

القليعة- تيبازة- الجزائر

الهاتف النقال: 085.550.725 (0) 213 +



حقوق النشر محفوظة لمنشورات دارلايمة © 2026

يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال
الطباعة أو النسخ أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو
الاختزان بالحسابات الإلكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن
مكتوب من دار النشر لايمة.

فهرس المحتويات

05.....	مقدمة.....
06.....	أولاً: حقيقة مجال الصيرفة الإسلامية.....
06	1. الاطار المفاهيمي:.....
07	أ. من الناحية الفقهية:.....
07	ب. من الناحية القانونية:.....
08	2. الاطار الفقهي الإسلامي:.....
09	أ. تعريفها:.....
09	ب. مقاصدها:.....
10	ج. خصائصها:.....
10	د. تصنيفها:.....
11	هـ. تطورها:.....
13	3. الاطار القانوني الوضعي:.....
13	أ. مجالها:.....
19	ب. خصائصها:.....
20	ج. تصنيفها:.....
22.....	ثانياً: طبيعة مجال الصيرفة الإسلامية.....
22	1. مصادر متنوعة:.....
22	أ. مصادر اجتهادية:.....
27.....	ب. مصادر قانونية:.....
29	ج. مصادر عرفية:.....
31	2. علاقات متشعبة:.....

32	أ. مع القانون المدني:
32	ب. مع القانون التجاري:
33	ج. مع القانون الجنائي:
33	د. مع القانون الإداري:
34	هـ. مع القانون المالي و الجبائي:
35	ع. مع قانون حماية المستهلك و قمع الغش:
36	ص. مع قانون الممارسات التجارية:
38	3. معايير مركبة:
39	أ. المعيار الشرعي:
40	ب. المعيار المحاسبي:
41	ج. المعيار الابتكاري:
41	د. المعيار الاقتصادي:
43	هـ. المعيار الاجتماعي:
43	ع. المعيار القيمي:

الفصل الأول: تشريعات الصيرفة الإسلامية على ضوء القانون العام

46	للعقود: انسجام مفقود:
47	البحث الأول: قراءة في طبيعة العقود: تبين في المقاصد:
47	المطلب الأول: تأصيل القواعد التعاقدية:
47	الفرع الأول : البعد " المدني " للعقود:
47	أولاً: المعيارية التعاقدية:
49	ثانياً: التقنيات التعاقدية:
49	1. التقنين:

50	2. الافتراض
51	3. التدرج في القواعد
52	ثالثا: الوظيفة التعاقدية:
52	رابعا: النزعة التعاقدية:
53	1. بين الذاتية و الموضوعية:
53	2. بين الفردية والاجتماعية:
54	الفرع الثاني: البعد " الشرعي " للعقود:
55	أولا: المعيارية التعاقدية:
56	ثانيا: التقنيات التعاقدية:
56	1. الاجتهاد الفقهي
59	2. الواقعية
60	3. التفصيل
62	ثالثا: الوظيفة التعاقدية:
63	رابعا: النزعة التعاقدية:
63	1. النزعة الترهيبية:
65	2. النزعة الترغيبية:
66	الفرع الثالث: البعد " المصري " للعقود:
66	أولا: المعيارية التعاقدية:
67	ثانيا: التقنيات التعاقدية:
68	1. العقود النموذجية:
69	2. العرف المصري:
69	ثالثا: الوظيفة التعاقدية:

72	رابعاً: النزعة التعاقدية:
72	المطلب الثاني: تهجين القواعد التعاقدية:
73	الفرع الأول: شرعنة العقود:
73	أولاً: امتناعية:
76	ثانياً: الاجتهادية:
77	ثالثاً: المقصدية:
78	الفرع الثاني: "مؤلة" العقود:
79	أولاً: التشاركية:
80	ثانياً: التوازنية:
81	ثالثاً: التجميعية:
82	الفرع الثالث: مداينة العقود:
85	المطلب الثالث: تعايش القواعد التعاقدية:
85	الفرع الأول: التعايش العقائدي:
85	أولاً: الشريعة الإسلامية: معتقد ديني:
88	ثانياً: الشريعة الإسلامية: مصدر تنظيمي:
88	1. وجود النص القانوني:
89	2. تفعيل النص القانوني:
90	الفرع الثاني: التعايش التصوري:
91	أولاً: الاختلاف الموجود:
93	ثانياً: التوافق المنشود:
94	1. محاولة التقارب على أساس المبادئ العامة:
97	2. محاولة التقارب على أساس مبدأ حظر الربا:

3.	محاولة التقارب على أساس مبدأ حظر الغرر:	97
	الفرع الثالث: التعايش التقني:	100
	أولاً: مسألة تقنين القواعد:	100
	ثانياً: مسألة التقنيات التعاقدية " البنود "	101
1.	" جواز " البنود التعاقدية:	101
2.	" حظر " البنود التعاقدية:	103
	أ. الحظر بالقواعد الآمرة:	103
	ب. الحظر بالقواعد المكملّة:	106
	المبحث الثاني: قراءة في تكوين العقود: تنافس في القواعد:	107
	المطلب الأول: " شروط العقد " تغليب للمرجعية المدنية:	107
	الفرع الأول: التفضيل الشكلي:	108
	أولاً: من حيث الصياغة التشريعية:	108
	ثانياً: من حيث الإحالة التشريعية:	109
	ثالثاً: من حيث التصنيف التشريعي:	110
	رابعاً: من حيث القاعدة التشريعية:	111
	الفرع الثاني: التفضيل الموضوعي:	113
	أولاً: حقيقة التراضي:	114
1.	المسائل المرتبطة بوجود التراضي:	114
	أ. مسألة حصر التراضي:	114
	ب. مسألة نمذجة التراضي:	116
	ج. مسألة حرّية التراضي:	119
	د. مسألة مرحلية التراضي:	125

127.....	د. مسألة تجزئة التراضي:
131.....	ص. مسألة جوازية التراضي:
133.....	2. المسائل المرتبطة بصحة التراضي:
133.....	أ. مسألة تعيب التراضي:
134.....	ب. مسألة العلم الكافي بالمبيع:
140.....	ج. مسألة الالتزام بالإعلام:
141.....	د. مكانة " الخيارات التعاقدية "
144.....	ثانيا: حقيقة المحل:
145.....	1. الحقيقة الفقهية.....
145.....	أ. مالية و نفعية المعقود عليه.....
147.....	ب. وجودية المعقود عليه.....
147.....	2. الواقعية المصرفية:
147.....	أ. القواعد المفقودة.....
154.....	ب. القواعد المأخوذة.....
156.....	ثالثا: حقيقة السبب.....
159.....	رابا: حقيقة الجزاء المدني.....
164.....	المطلب الثاني: " ضوابط العقد " محاولة لتغليب المرجعية الشرعية.....
165.....	الفرع الأول: التفضيل الشكلي.....
165.....	أولا: من حيث الإخراج التشريعي:
165.....	ثانيا: من حيث الإحالة التشريعية:
166.....	الفرع الثاني: التفضيل الموضوعي:
166.....	أولا: ضوابط صريحة:

166	1. حظر الربا:.....
164	2. العلم النافي للجهالة:.....
173	ثانيا: ضوابط ضمنية:.....
173	1. التملك :.....
177	2. التقابض:.....
179	ثالثا: ضوابط مفقودة:.....
179	1. القبض:.....
182	2. عدم الالتزام قبل التصرف:.....
185	3. صحة العقد قبل التصرف:.....
190	المطلب الثالث: "بنود العقد" تغليب للمرجعية المصرفية.....
191	الفرع الأول: التفضيل الشكلي.....
191	أولا: من حيث الإخراج التشريعي:.....
191	ثانيا: من حيث الإحالة التشريعية:.....
192	ثالثا: من حيث التصنيف التشريعي:.....
193	الفرع الثاني: التفضيل الموضوعي.....
193	أولا: المعيار الممارساتي.....
193	1. من حيث البنود التنافسية:.....
196	2. من حيث السياسة البنكية و المالية:.....
198	ثانيا: المعيار التشريعي.....
199	1. أولوية النص " البنكي " على النص " المدني ".....
201	2. من حيث حصرية النشاط:.....
204	3. من حيث الاعتبار الشخصي:.....

205	أ. الاعتبار الشرعي:
207	ب. الاعتبار المالي:
	الفصل الثاني: تشريعات الصيرفة الإسلامية على ضوء القانون الخاص
209	للعقود: استقلال مأمول
209	المبحث الأول: قراءة في نطاق العقود: تحديث ملموس
210	المطلب الأول: عقود التملك " بالطبيعة "
210	الفرع الأول: عقد المراجعة
210	أولاً: حقيقة عقد المراجعة:
211	1. الإشادات:
212	2. المؤاخذات:
214	ثانياً: تمييز عقد المراجعة:
214	1. تمييز من حيث أصل العقد:
216	2. تمييز من حيث مصدر العقد:
216	أ. المراجعة المصرفية عن المراجعة الفقهية:
218	ب. المراجعة المصرفية عن المراجعة المدنية:
221	ج. المراجعة المصرفية عن المراجعة الوقفية:
223	الفرع الثاني: عقد السلم:
223	أولاً: حقيقة عقد السلم:
224	1. الإشادات:
224	2. المؤاخذات:
225	ثانياً: تمييز عقد السلم:
225	1. تمييز من حيث أصل العقد:

227	2. تمييز من حيث مصدر العقد:
227	أ. السلم المصرفي عن السلم الفقهي:
229	ب. السلم المصرفي عن السلم المدني:
230	ج. السلم المصرفي عن السلم الوقفي:
232	المطلب الثاني: عقود التملك " بالمال "
232	الفرع الأول: عقد الاستصناع:
232	أولاً: حقيقة عقد الاستصناع:
233	1. الاشارات:
235	2. المؤاخذات:
236	ثانياً: تمييز عقد الاستصناع:
237	1. تمييز من حيث أصل العقد:
239	2. تمييز من حيث مصدر العقد:
239	أ. الاستصناع المصرفي عن الاستصناع الفقهي:
240	ب. الاستصناع المصرفي عن الاستصناع الوقفي:
242	الفرع الثاني: عقد الإجارة:
242	أولاً: حقيقة عقد الإجارة:
243	1. الاشارات:
244	2. المؤاخذات:
244	ثانياً: تمييز عقد الإجارة:
244	1. تمييز من حيث أصل العقد:
246	2. تمييز من حيث مصدر العقد:
246	أ. الإجارة المصرفية عن الإجارة الفقهية:

248	ب. الإجارة المصرفية عن الإجارة الوقفية:
250	المطلب الثالث: عقود التملك " بالمشاركة "
250	الفرع الأول: عقد المشاركة:
250	أولاً: حقيقة عقد المشاركة:
250	1. الاشادات:
251	2. المؤاخذات:
252	ثانياً: تمييز عقد المشاركة:
252	1. تمييز من حيث أصل العقد:
253	2. تمييز من حيث مصدر العقد:
253	أ. المشاركة المصرفية عن المشاركة الفقهية:
256	ج. المشاركة المصرفية عن المشاركة الوقفية:
257	الفرع الثاني: عقد المضاربة:
258	أولاً: حقيقة عقد المضاربة:
258	1. الاشادات:
259	2. المؤاخذات:
259	ثانياً: تمييز عقد المضاربة:
260	1. تمييز من حيث أصل العقد:
261	2. تمييز من حيث مصدر العقد:
261	أ. المضاربة المصرفية عن المضاربة الفقهية:
263	ب. المضاربة المصرفية عن المضاربة الوقفية:
266	المبحث الثاني: قراءة في آثار العقود: تبعية نسبية:
266	المطلب الأول: آثار عقود التملك " بالطبيعة "

266	الفرع الأول: آثار من حجة تملك المبيع:
266	أولاً: آثار عقد المراجعة:
267	1. التزام المشتري السابق على التملك : "مسألة خلافية"
267	أ. الالتزام بالوعد بالشراء:
269	ب. الالتزام بدفع هامش الجدية:
271	ج. إمكانية توكيل الزبون بالشراء:
272	2. التزام البنك أو المؤسسة المالية بالتملك : "مسألة جوهرية"
273	3. غياب التزام البنك أو المؤسسة المالية بالقبض:
276	4. التزام بالبنك أو المؤسسة المالية بالتمليك:
276	أ. مسألة التملك التلقائي:
280	ب. مسألة التملك الفوري:
283	ج. مسألة التملك التقييدي:
285	ثانياً: آثار عقد السلم:
285	1. التزام البائع بتمليك المبيع:
287	2. التزام البائع بتسليم المبيع:
291	الفرع الثاني: آثار من حجة تملك الثمن:
292	أولاً: آثار عقد المراجعة:
292	1. التزام الزبون المشتري بدفع الثمن:
295	2. غياب التزام البنك أو المؤسسة المالية ببيان الثمن الحقيقي:
297	ثانياً: آثار عقد السلم:
298	1. التزام المشتري (البنك) بالتمليك الفوري:
299	2. التزام المشتري (البنك) بالتمليك النقدي:

300	3. إمكانية الاتفاق على تخفيض الثمن:
304	المطلب الثاني: عقود التملك " بالمال "
304	الفرع الأول : آثار مرتبة على أساس " العمل "
304	أولاً: آثار عقد الإجارة:
304	1. التزام المؤجر (البنك) بالتمكين من الانتفاع:
307	2. التزام المؤجر (البنك) بالصيانة:
309	3. التزام المستأجر بالمحافظة على العين المؤجرة:
310	4. التزام المستأجر بدفع بدل الإجارة:
316	ثانياً : آثار عقد الاستصناع:
316	1. التزام البنك بتسليم السلعة للزبون:
320	2. التزامات البنك بالصنع و بيع المصنوع:
323	3. التزام المصنع بالضمان:
326	4. التزام المصنع (الزبون) بدفع الاجر:
328	5. مسألة الظروف الطارئة:
329	الفرع الثاني: آثار مرتبة على أساس " التملك "
329	أولاً: آثار عقد الإجارة:
337	ثانياً: آثار عقد الاستصناع:
337	المطلب الثالث: عقود التملك " اشتراكا "
337	الفرع الأول: آثار مرتبة على أساس الاشتراك:
338	أولاً: آثار عقد المشاركة:
338	1. التزام الشريك بالمشاركة:
341	2. التزام الشركاء بتوزيع الأرباح:

342	3. الالتزام بتحقل الخسارة:
343	4. الالتزام بالتسيير:
343	ثانيا: آثار عقد المضاربة:
343	1. التزام رب المال و العمل بالمشاركة:
343	أ. التزام "رب المال" بالاشتراك بالمال:
344	ب. التزام المضارب بالاشتراك بالعمل:
345	2. الالتزام بتوزيع الأرباح:
345	3. الالتزام بتحقل الخسارة:
346	4. الالتزام بالتسيير:
347	الفرع الثاني: آثار مترتبة على أساس " التملك "
348	أولا: آثار عقد المشاركة:
348	ثانيا: آثار عقد المضاربة:
349	الخاتمة
353	قائمة المصادر والمراجع
356	الفهرس
366	